اسم المصدر: الاقتصادية

التاريـــخ: 28-02-2010 رقم العـدد: 5984 رقم الصفحة: 32 مسلسـل: 111 رقم القصاصة: 1

في المؤتمر الصحافي الذي عقدته اللجنة الدائمة لحقوق الملكية الفكرية في وزارة التجارة والصناعة:

تطور المملكة في مجال حقوق الملكية الفكرية يحسّن البيئة الاستثمارية ويعزز التبادل التجاري

جانب من المؤتمر الصحافي الذي عقدته اللجنة الدائمة لحقوق الملكية الفكرية، ويبدو من اليمين عبد الرحمن الهزع ومحمد الكثيري ومحمد آل عياش. تصوير: مسفر الدوسري – «الاقتصادية»

الهزاع: أعمالنا كشفت عن طباعة المصحف الشريف وبيعه دون فسح .. وسننفذ حملة توعوية شاملة

الكثيري: ضمان المستثمر لحقوقه يسهم في تدفق الاستثمارات .. وسنواصل تعزيز مكانة المملكة في هذا المجال

آل عياش: ندرس تطوير الأنظمة للقضاء على ظاهرة القرصنة الفكرية .. والمملكة ستدخل في اتفاقيات عالمية

اسم المصدر: الاقتصادية

التاريـــخ: 28-02-2010 رقم العـدد: 5984 رقم الصفحة: 32 مسلسـل: 111 رقم القصاصة: 2

عبدالله البصيلي من الرياض

شددت السعودية أمس على مواصلة نهجها في سبيل حماية وحفظ حقوق الملكية الفكرية، معتبرة أن ذلك سيسهم بشكل مباشر في تحسين البيئة الاستثمارية، وجذب الاستثمارات الخارجية، مما سيعود بالنفع على الاقتصاد المحلي.

وأوضحت اللجنة الدائمة لحقوق الملكية الفكرية أن حفظ الحقوق في هذا الشأن يؤثر بشكل مباشر في سمعة الوطن والمواطن، ويعزز من مكانتهما بين الدول العالمية، كاشفة عن عزمها تنفيذ حملة توعوية شاملة خلال الفترة المقبلة بهدف تثقيف المجتمع بأهمية حماية حقوق الملكية الفكرية، وترسيخ دورها في هذا المجال بالتعاون مع الجهات المعنية.

وقال عبد الرحمن الهزاع المستشار المشرف على الإعلام الداخلي في وزارة الثقافة والإعلام خلال المؤتمر الصحافي الذي عقدته اللجنة الدائمة لحماية حقوق الملكية الفكرية: إن اللجنة أمامها تحد أصعب من السابق يتمثل في محافظتها على الإنجاز الذي حققته في هذا المجال، مؤكداً أنها – اللجنة - قطعت على نفسها وعداً بمواصلة العمل لخلق بيئة سليمة تحمي الحقوق، وتطبيق العقوبات بحق المخالفين من خلال الجهات المختصة.

وأضاف أن إزالة اسم المملكة من قائمة المراقبة من التقرير الخاص (301) سيعزز التبادل التجاري بين المملكة والدول الأخرى، وسيدعم مكانتها بالشكل الذي يواكب طموحاتها وتطلعاتها في هذا المجال.

وتابع الهزاع أن اللجنة تسعى جاهدة لتحسين مستوى التصدي لتلك الظاهرة، لافتاً إلى أن عدداً من الدول العالمية الكبرى لم يقض على القرصنة الفكرية 100 في المائة.

وفي معرض رده على سؤال طرحته "الاقتصادية" يتعلق بخطط اللجنة المستقبلية أوضح المستشار المشرف على الإعلام الداخلي في وزارة الثقافة والإعلام، أن اللجنة ستتحرك من خلال أربعة محاور هي: التوعية، المتابعة، محاسبة المخالف، والشفافية في التعامل مع المشكلة.

وأبان الهزاع أن الشفافية التي اتبعتها المملكة من خلال اللجنة في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية عززت من مصداقيتها في أمريكا، في الوقت الذي اعتبر فيه أن المعاناة الحقيقية تكمن في قلة عدد المراقبين، إلا أنه رجح تغلب اللجنة على ذلك في المرحلة المقبلة من خلال مضاعفة عدد المراقبين.

وفيما يتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية في مجالات البث الفضائي، أوضح الهزاع أن نظام المطبوعات والنشر أضيف إليه أخيراً نشاطا بيع كروت القنوات المشفرة، وأجهزة الاستقبالات – الرسيفر-، مشيراً إلى أنه تم التعميم على جميع المنافذ الحدودية بعدم دخول مثل تلك الأجهزة والكروت، إلا بعد موافقة وزارة الثقافة والإعلام عليها، بالنظر إلى ضم نشاط بيع أجهز البث الفضائي أخيراً ضمن صلاحيات الوزارة.

وأضاف الهزاع قائلاً: "جزء كبير مما تحقق يعود إلى فهمنا لطبيعة العقلية الأمريكية، وهو الأمر الذي أسهم في مقدرتنا على التفاهم معهم في هذا المجال، وأكدنا لهم أننا كشعب قادر على تحقيق متطلبات حماية حقوق الملكية الفكرية، والتشديد على العقوبات الرادعة، بهدف الحد من الظاهرة، والتميز في هذا الشأن".

وحول حقوق الملكية الفكرية في مجال الكتب والنشر قال الهزاع: "لدينا تنسيق مع جمعية الناشرين من خلال مراقبة الكتب، والناشر الحقيقي للكتاب، وإذا ثبتت المخالفة فتتم مباشرة مصادرة الكتب المخالفة، وقد لاحظنا أنه حتى المصحف الشريف قد أخذ البعض بطباعته بمئات النسخ وبيعه من خلال المكتبات، من دون الحصول على الفسح والإجازة، لكن أؤكد هنا أننا زرعنا الخوف في قلوب المخالفين، واستطعنا أن نحد من مخالفاتهم".

وحول مواقع الإنترنت التي تقوم بالقرصنة والترويج، أكد المستشار المشرف على الإعلام الداخلي في وزارة الثقافة والإعلام، أن الوزارة تعكف حالياً على مشروع الإعلام الإلكتروني، لتنظيم القطاع وإعادة هيكلته، معترفاً بوجود انتهاكات من قبل تلك المواقع في حقوق الملكية الفكرية، في الوقت الذي أوضح فيه أنه تم إغلاق الكثير منها- المواقع- بالنظر إلى المخالفات التي تمت من قبلها.

من جانبه، أفاد الدكتور محمد الكثيري وكيل وزارة التجارة والصناعة للشؤون الفنية، بأن الإنجاز الذي حققته المملكة من خلال إزالة أمريكا اسمها من قائمة المراقبة ستكون له آثار اقتصادية واضحة على المملكة، من خلال ضمان المستثمر لحقوقه مجال عمله، وهو الامر الذي سيعزز تدفق الاستثمارات، ويحسن من البيئة الاستثمارية، ويغري المستثمرين.

وأضاف "التقرير الأخير يبين جدية المملكة في مجال حفظ حقوق الملكية الفكرية، وله أبعاد كبيرة تتمثل في رقي مستوى المملكة في الفترة الأخيرة، ومصداقيتها في هذا المجال، وأشير إلى أن أهم العوائق تتمثل في إصلاح البيئة وتحسين الشروط، إيجاد الأنظمة وتطبيقها، والقدرة على إيصال الإصلاح للعالم".

وشدد الكثيري على أن مجال حماية حقوق الملكية الفكرية يحتاج إلى توعية، وتنفيذ للأنظمة، مؤكداً مواصلة اللجنة أعمالها مستقبلاً بالشكل الذي يعزز من مكانة المملكة في هذا المجال.

من جهته، قال محمد آل عياش رئيس اللجنة الدائمة لحقوق الملكية الفكرية، إن تطبيق الأنظمة بشكل قوي سيحد من ممارسات القرصنة الفكرية، موضحاً أن الأنظمة تقضي بتسفير المخالفين من العمالة الأجنبية، وعدم عودتهم للبلاد، والتعاون مع الإنتربول الدولي في سبيل محاصرة المخالفين.

وأوضح آل عياش أن اللجنة تدرس حالياً تطوير عدد من الأنظمة بهدف زيادة مساهمتها في القضاء على ظاهرة القرصنة الفكرية، متطلعاً إلى أن تكون المملكة سباقة في الحد من تجاوزات المخالفين في مجال حقوق الملكية الفكرية.

وأضاف أن اللجنة الدائمة لحقوق الملكية الفكرية أنشأت بأمر سام، وأن الهدف منها التنسيق مع الدول العالمية في الملكية الفكرية، لافتاً إلى أنها مرت بمراحل طويلة من خلال أعمالها التي طورت من بعض الأنظمة، وسنت أنظمة جديدة، الأمر الذي ساهم في تلبية جميع متطلبات المملكة في هذا الشأن.

وتابع آل عياش قائلاً: "أوصت اللجنة أيضاً بالانضمام إلى اتفاقيتين عالميتين في هذا

اسم المصدر: الاقتصادية

التاريـــخ: 28-02-2010 رقم العـدد: 5984 رقم الصفحة: 32 مسلسـل: 111 رقم القصاصة: 3

المجال، تتعلقان بدعم الابتكار وتحسين البيئة الاستثمارية، ودعم توجه المملكة في حماية الملكية الفكرية في صناعة التقنية، وبراءات الاختراع .

وهنا، علق عبد الإله السليمان عضو اللجنة الدائمة لحقوق الملكية الفكرية، بأن ديوان المظالم حريص على تحقيق العدالة في مجال حقوق الملكية الفكرية، وأنه عمد خلال الفترة الماضية إلى النظر في عدد كبير من القضايا، وأوقع العقوبات بحق المخالفين، بعد الاستماع إلى أطراف القضية.

وكان عبد الرحمن عبد العزيز الهزاع المستشار المشرف على الإعلام الداخلي قد عبر عن سعادته برفع المملكة من قائمة المراقبة المتعلقة بتصنيف الدول حسب مستوى حماية حقوق الملكية الفكرية.

وقال في تعليق له بهذه المناسبة أن هذا الإنجاز يأتي في إطار الجهود التي تبذلها المملكة في ضوء التوجيهات السامية لجميع القطاعات بضرورة توفير الحماية اللازمة لحقوق الملكية الفكرية.

وأوضح الهزاع أن المفاوضات مع الجانب الأمريكي أخذت وقتا طويلا قدمت خلاله جميع القطاعات إيضاحاً لما تبذله من جهود وما صنعته من أنظمة لحماية الملكية الفكرية، مشيراً إلى أنه في هذا الصدد عقدت عدة لقاءات في الرياض وواشنطن وعبر الاتصال المرئي للإجابة عن جميع الاستفسارات التي كان يبديها الجانب الأمريكي.

وفيما يتعلق بحماية حقوق المؤلف، أوضح المستشار المشرف على الإعلام الداخلي أن وزارة الثقافة والإعلام كثفت من جهودها وأنشطتها للتصدي لانتهاكات حقوق المؤلف سواء عبر ما يتم ضبطه من مخالفات في جميع مدن المملكة أو عبر المنافذ الجوية والبرية والبحرية التي ترد عن طريقها العديد من الشحنات المشتملة على مواد مقرصنة أو مزورة، مشيراً في هذا الصدد إلى أنه تم خلال عام 1430هـ مئات الآلاف من المواد المنسوخة والمزورة والتي تم إتلافها بعد استكمال الإجراءات الخاصة بها.

ووفقاً لنظام حماية حقوق المؤلف، أكد الأستاذ الهزاع أن لجنة النظر في مخالفات حقوق المؤلف تجتمع بصفة دورية ويشترك فيها ممثل شرعي وآخر قانوني وتنظر في جميع ما يعرض عليها من شكاوى وتصدر قراراتها سواء بالغرامة أو الإغلاق، موضحاً أن إيقاع عقوبة الغرامة وصلت إلى 100 ألف ريال في قضايا انتهكت فيها حقوق المؤلف بالنسخ والتزوير كما تمت إحالة إحدى القضايا ، وفق النظام إلى ديوان المظالم بطلب إيقاع غرامة تصل إلى 150 ألف ريال وسجن المتسبب أسبوعين وأشار في هذا الصدد إلى أن اللجنة اتخذت خلال عام 1430هـ 190 قراراً مجموع الغرامات منها نحو 30 مليون ريال .

وأبان الهزاع أن رفع المملكة من قائمة الدول التي تحتاج إلى رقابة يزيد من حجم المسؤولية ويحتم على وزارة الثقافة والإعلام تكثيف جهودها وحملاتها على جميع المحال والمؤسسات والشركات المخالفة داعياً الجميع إلى ضرورة الالتزام بحماية حقوق الملكية الفكرية والتعريف بها في جميع القطاعات وبين أفراد المجتمع للمساعدة في توفير بيئة استثمار صحية في المملكة تساعد المستثمر الأجنبي على القيام بمشاريع في المملكة تعود بالنفع على البلاد والمواطنين في آن واحد.

يذكر أنه نتيجة للجهود التي بذلتها حكومة المملكة في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية، صدر نهاية الأسبوع الماضي قرار الحكومة الأمريكية بإزالة اسم المملكة من قائمة المراقبة من التقرير الخاص (المسمى 301)، المتعلق بتصنيف الدول حسب مستوى حماية حقوق الملكية الفكرية لديها، وذلك تقديرا للجهود التي بذلتها الأجهزة المعنية في المملكة خلال العام الماضي 2009.

وقد تضمن بيان ممثلية التجارة الأمريكية وهي الجهة التي أصدرت ذلك القرار بناء على تشريع من الكونجرس الأمريكي النص التالي: "لقد أحرزت السعودية تقدما واضحا تجاه تطوير حماية حقوق الملكية الفكرية خلال الـ12 شهرا الماضية، وعلى مر السنوات الماضية عززت المملكة الأنظمة وتنفيذها، كما أثبتت عزمها على أن تكون حاضنة للابتكارات والإبداع. وجاء هذا نتيجة للعمل الجاد والدؤوب من حكومة السعودية ونتيجة للتعاون المثمر بين البلدين، ونطمح لاستمرار هذا العمل وامتداده إلى مجالات أخرى من العلاقات التجارية بيننا".

وكانت حكومة المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين وولي عهده قد أولت هذا الجانب جل اهتمامها إدراكا منها لانعكاساته الإيجابية على البيئة الاقتصادية بصفة عامة والبيئة الاستثمارية على وجه الخصوص.

وقد كان من أهم القرارات والتوجيهات التي اتخذت في هذا الشأن التعميم السامي لجميع الأجهزة الحكومية بتاريخ 1427/1/22هـ، فيما يتعلق بالإجراءات المطلوبة لتقديه الحماية اللازمة في مجال حماية حقوق المؤلف وفقا للأنظمة المحلية والالتزامات الدولية للمملكة، وكذلك التوجيه السامي الكريم بتاريخ 1430/10/11هـ بشأن الموافقة على الآلية التي تم التوصل إليها بين كل من وزارة الصحة (الهيئة العامة للغذاء والدواء لاحقا) ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ووزارة التجارة والصناعة لحماية حق التسويق الحصري لبعض الأدوية وفق معايير محددة بالآلية.

وانعكاسا لاهتمام حكومة المملكة بهذا الموضوع، الخاص بإزالة اسم المملكة من قائمة المراقبة تلك، فقد كان هناك عديد من اللقاءات والاجتماعات بين المسؤولين في الحكومتين السعودية والأمريكية على مر السنوات الماضية وذلك منذ اجتماع مجموعة العمل الاقتصادية المنبثقة عن الحوار الاستراتيجي بين البلدين في واشنطن في عام 1427هـ ثم اللقاءات التي تمت في إطار مجلس التجارة والاستثمار بين البلدين وما ترتب على ذلك من زيارات متبادلة للمسؤولين في الجانبين، والاجتماعات الفنية بين اللجنة الدائمة لحقوق الملكية الفكرية ونظرائهم من الحكومة الأمريكية في كل من الرياض وواشنطن والتقارير السنوية التي تصدرها اللجنة عن الجهود التي تبذلها الأجهزة المعنية في المملكة.

وقد كان لكثير من الأجهزة الحكومية داخل المملكة دور كبير في تحقيق ذلك، حيث عملت الإدارات المعنية التابعة لكل من وزارات التجارة والصناعة والثقافة والإعلام والمالية (مصلحة الجمارك) ، ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، وديوان المظالم، بكل جد واجتهاد على تطوير قدراتها وأنظمتها وآليات عملها، كما قامت بالتنسيق فيما بينها من خلال اللجنة الدائمة لحقوق الملكية الفكرية التي ترأسها وزارة التجارة والصناعة. وقد عملت تلك اللجنة بالتنسيق والتعاون مع الجهات المعنية، على تطوير واستحداث الأنظمة واللوائح التي تتوافق مع المعايير الدولية وخاصة متطلبات منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية لحقوق الملكية الفكرية، كما عملت أيضا على تنفيذ الالتزامات الدولية على أفضل وجه ممكن، حيث كانت النتيجة ذلك الاعتراف والتقدير والإشادة كما جاء في ذلك التقرير، وهو أمر مهم سيكون له - بإذن الله - انعكاس إيجابي على البيئة الاقتصادية والاستثمارية في المملكة، لأنه يمثل أحد المؤشرات المهمة التي كثيرا ما ينظر إليها المستثمرون.

يشار إلى أن التقرير تصدره ممثلية التجارة الأمريكية سنويا بناء على تشريع من الكونجرس الأمريكي، وهو يقيم مستوى الحماية لحقوق الملكية الفكرية في جميع دول العالم ويصنف الدول التي تعد الحماية فيها أقل من المستوى المطلوب في قائمتين مشهورتين عالميا وهما: قائمة المراقبة العادية وقائمة المراقبة الأولية (المتددة) وما زالت القائمتان تشملان على عدد من الدول من بينها دول تصنف ضمن دول العالم المتقدم.

بيان بقرارات لجنة النظر في مخالفات نظام حماية حقوق المؤلف لعام 1430هـ

م	اسم الشهر	عدد القرارات الصادرة	مجموع الغرامات المالية للحق العام	مجموع الغرامات المالية للحق الخاص	مجموع المضبوطات المصادرة	مجموع أيام الإغلاق	ملاحظات
1	المحرم	9	157,000	----	25,494	105	
2	صفر	2	65,000	----	20,000	40	
3	ربيع الأول	10	222,000	----	71,686	120	
4	ربيع الآخر	----	----	----	----	----	
5	جمادى الأولى	1	20,000	----	4000	----	
6	جمادى الآخرة	----	----	----	----	----	
7	رجب	47	536,000	95,000	273,000	104	
8	شعبان	28	493,000	247,375	124,500	202	
9	رمضان	43	503,000	106,074		217	
10	شوال	9	82,000	----	11,868	87	
11	ذو القعدة	27	285,000	128,765	285,551	30	
12	ذو الحجة	14	393,000	130,000	52,348	60	يوجد قرار تم التوصية بالسجن لمدة 15 يوما، والعقوبة تصل إلى 120,000 ألف ريال
	المجموع	190 قرارا	2,765,000 ريال	707,214 ريالا	955,447 مادة	965 يوما